

Distr.: General

10 June 1999  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الدورة الثالثة والخمسون  
الوثائق الرسمية



## اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٥٧

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أبيليان . . . . . (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

## المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (تابع)

حساب التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2.United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (تابع)  
حساب التنمية (تابع) (A/53/374/Add.1 و A/53/945)

١ - السيد كودور (وكيل الأمين العام للشؤون التنظيمية) عرض تقرير الأمين العام عن حساب التنمية: طرائق تشغيل الحساب (A/53/945)، وقال إن التقرير يتناول عددا من المسائل التي أثيرت في الجلسات السابقة للجنة بما فيها مسألة توقيت تحديد وفورات الإنتاجية والموارد المفرج عنها نتيجة ذلك قبل فوات فترة اعتمادات الميزانية البرنامجية. وتحقيقا لهذا الغرض، يوصي التقرير بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات لأنشطة التنمية التكميلية يمكن نقل الأموال إليه من باب الميزانية العادية.

٢ - وذكر أن هذه العملية تقوم على ثلاثة عناصر متميزة. العنصر الأول هو تحديد ونقل الوفورات من مختلف أبواب الميزانية إلى الباب ٣٤ (حساب التنمية). وبغية معالجة القلق بالألا تحدد الوفورات إلا إذ كانت موجودة على وجه اليقين، يوصي التقرير بأن تجري العملية في مرحلة تقرير الأداء الثاني. والعنصر الثاني هو تشغيل باب حساب التنمية في الميزانية. وستُنقل الوفورات المتحققة في السنوات السابقة والمدرجة في الاعتمادات الأولية إلى الحساب الخاص في بداية فترة السنتين، في حين ستُنقل إلى الحساب الخاص على الفور وفورات الإنتاجية المنقولة إلى باب حساب التنمية في الميزانية في نهاية فترة السنتين. وهكذا، سيكون الرصيد في الباب ٣٤ صفرا في الأحوال العادية باعتبار أن الأموال ستُنقل إلى الحساب الخاص فور توفرها. والعنصر الثالث هو تشغيل الحساب الخاص. وسيحتفظ بالأموال في هذا الحساب إلى حين إنفاقها على المشاريع التي توافق عليها الجمعية العامة. ويوصي التقرير بأن يكون الجدول الزمني لتقديم مقترحات المشاريع مماثلا للجدول الزمني لتقديم الميزانية العادية، وأن تنظر في المقترحات الهيئات الحكومية الدولية ذاتها.

٣ - السيد سيفيلي (الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) عرض تقرير الأمين العام المتعلق باستغلال عائد التنمية (A/53/374/Add.1) وقال إن التقرير أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي وافقت فيه الجمعية العامة على أربعة من المقترحات الثمانية الواردة في تقرير الأمين العام الأصلي عن استغلال عائد التنمية (A/53/374) وهي على وجه التحديد المقترحات ألف وباء ودال وهاء؛ وطلبت إعادة صياغة المقترحات المتبقية جيم، و واو، وزاي، وحاء، وفقا لمعايير معينة؛ وطلبت كذلك إعادة صياغة جميع المقترحات على نحو يكفل اتساقها مع النظام المالي والقواعد المالية ذات الصلة المعمول بها في الأمم المتحدة والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، بصيغتها المنقحة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٣

٤ - وفيما يتعلق بالافتتاح جيم، قال إن المشروع كان قد قدم بتوصية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويشتمل على توسيع سبل وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للإفادة من نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية بسواتل (ميركور)، ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا بإعادة النظر فيه في ضوء توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلقة بإنفاق الأموال من الميزانية العادية لدعم

المشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، وسيعيد البرنامج تقديمه من جديد في وقت لاحق. أما الاقتراح واو، فقد أعيدت صياغته لمعالجة القلق بأن بناء القدرات على مستوى المقر ليس له نفس الأثر المضاعف المترتب على المبادرات اللامركزية. ويتوخى الاقتراح المنقح إقامة شبكة الكترونية مباشرة من المؤسسات الإقليمية المعنية ببناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة عوضاً عن مركز التنمية الالكتروني المباشر المقترح إقامته أصلاً في المقر الرئيسي. وقال إن محطّ اهتمام الاقتراح زاي المتعلق بشبكة بحوث تحليل السياسات الإنمائية قد حوّل إلى تدريب البعثات من البلدان النامية في تحليل الاقتصادات الكلية؛ وتحسين قدرة المؤسسات في البلدان النامية، وزيادة استخدام خبراء البلدان النامية في بناء القدرة على تحليل الاقتصادات الكلية والتنبؤ بالتغيرات المحتملة فيها. وأضاف أن التكاليف الكلية للمشروع قد ارتفعت نوعاً ما بنتيجة توسيع نطاق الأنشطة المتصلة بالتدريب. وفيما ركز الاقتراح حاء الأصلي على وضع مؤشرات، فإن الصيغة المعاد تشكيلها أخذت في الاعتبار حقيقة مفادها أن إقامة قدرات إحصائية أساسية في كثير من البلدان النامية يعتبر شرطاً مسبقاً هاماً في هذا المجال. وثمة عناصر أخرى لهذا الاقتراح، منها الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

٥ - ومضى يقول إن المقترحات المعاد صياغتها تهدف إلى نزع الطابع المركزي عن الأنشطة ونقل المسؤولية عنها من مستوى المقر الرئيسي إلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وزيادة التركيز المباشر على بناء القدرات الأساسية في البلدان النامية؛ وزيادة الاعتماد على الخبرات التقنية الوطنية في هذه البلدان؛ والتشجيع على وضع مواد ونماذج تدريبية للمشاركين الإقليميين ودون الإقليميين. وقال إن هذه الأهداف تعكس الاشتراطات الواردة في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٣ بأن يكون للمشاريع أثر مضاعف وأن تشجع على بناء القدرات في البلدان النامية؛ وأن تنهض بالتعاون الاقتصادي والتقني على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية؛ وأن تستخدم الموارد البشرية والتقنية المتاحة من المناطق النامية

٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) قال إن حساب التنمية وإن لم يكن من المسائل التي كانت معروضة أصلاً على اللجنة الاستشارية، فإن اللجنة قد اجتمعت، بناءً على طلب اللجنة الخامسة، للنظر في تقارير الأمين العام ذات الصلة. وقررت أن تقدم تقريراً مكتوباً لتنظر فيه اللجنة الخامسة عوضاً عن تقديم آرائها وتوصياتها شفويًا بشأن هذه المسألة. وتوقع أن توافق اللجنة الاستشارية على التقرير في يوم الإثنين التالي وأن يوضع في متناول الوفود بعد ذلك مباشرة.

٧ - الرئيس قال إنه في ضوء البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الاستشارية يعتبر أن اللجنة تود إرجاء نظرها في بند حساب التنمية إلى موعد لاحق يتقرر بعد استلام تقرير اللجنة الاستشاري

٨ - وقد تقرر ذلك.

٩ - السيد كوتزليل (المانيا) تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة أستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا إضافة إلى آيسلندا

والنرويج وقال إن الاتحاد الأوروبي قد أيد باستمرار مفهوم حساب التنمية منذ إدخاله ضمن مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام. ووافق على الإجراءات المتعلقة بالحساب بالصفحة التي أوجزتها اللجنة الاستشارية وأبدى استعداده للموافقة على المشاريع الثمانية التي اقترحها الأمين العام في تقريره الأصلي عن استغلال عائد التنمية (A/53/374). وبالرغم من أن الجمعية العامة لم توافق في قرارها ٢٢٠/٣٥ إلا على أربعة مشاريع من أصل المشاريع الثمانية، فإن الاتحاد الأوروبي انضم مع ذلك إلى توافق الآراء باعتبار أن القرار أتاح صرف جزء من الموارد المتاحة بالفعل في الميزانية على الأقل، وأبدى في الوقت نفسه تفهمه لشواغل الوفود الأخرى.

١٠ - وفيما يتعلق بالمقترحات المعاد صياغتها الواردة في الوثيقة A/53/374/Add.1، قال إنه تم إيلاء الاعتبار الواجب للمعايير المبينة في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٣ وللأنظمة والقواعد المنقحة التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي يعرب عن أمله في أن توافق اللجنة عليها دونما مزيد من التأخير كما يتسنى البدء بتنفيذ المشاريع في أقرب وقت ممكن. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي أحاط علما بالمعلومات الإضافية المقدمة في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية: طرائق تشغيل حساب التنمية (A/53/945)

١١ - السيد تاكاهارا (اليابان) قال إن وفده يشاطر الآراء التي أعرب عنها ممثل غيانا في الجلسة ٥٥ للجنة عندما تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن على اللجنة أن تكرر وقتا كافيا لبحث بند حساب التنمية كيما تختتم نظرها في هذه المسألة. وأعرب عن أسف وفده لعدم تقديم تقارير الأمين العام ذات الصلة في وقت كاف لتمكين اللجنة من إيلاء الاعتبار الواجب لها، كما أبدى أسفه لعدم توافر تقرير اللجنة الاستشارية لغاية الآن.

١٢ - وأعلن عن ترحيب وفده بموافقة الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٣ على المقترحات الأربعة التي ستمول من الموارد المعتمدة بالفعل في باب حساب التنمية من الميزانية، وبتقديم الأمانة العامة مقترحات معاد صياغتها للمشاريع المتبقية. وأضاف أن وفده لا يزال يولي أهمية خاصة للاستخدام المبكر للموارد المتاحة. وأكد على ضرورة الموافقة في أقرب وقت ممكن على استدامة حساب التنمية وآليته وطرائقه. وقال إن وفده يعتبر أن هدف الحساب لا يتمثل في إجراء تخفيضات في الميزانية وإنما يتمثل في تحسين كفاءة تنفيذ الميزانية وبالتالي الإفراج عن موارد يمكن استخدامها في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وأكد على ضرورة الاضطلاع بتلك الممارسة على نحو يتسم بالشفافية. وعلى الأمانة العامة أن تتشاور مع الجمعية العامة بشأن سبل إحراز قدر أكبر من الكفاءة وأن تتقبل توجيهها بشأن تلك المسألة.

١٣ - السيد ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية) أشار إلى تقرير الأمين العام عن استغلال عائد التنمية (A/53/374/Add.1) وقال إن وفده لاحظ مع الارتياح المقترحات المعاد صياغتها، وأنه يرحب على وجه الخصوص بالأجزاء الموسعة المتعلقة بالإنجازات المتوقعة التي تتماشى مع الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. وأعرب عن رغبة وفده في الحصول على معلومات إضافية عن طرائق تقييم المشاريع المنجزة بهدف توفير التغذية المرتدة اللازمة. كما أبدى رغبته في معرفة ما إذا كانت المشاريع المعاد صياغتها ستدرج في عداد المقترحات التي ستنظر فيها لجنة البرنامج

والتنسيق في حزيران/يونيه، وفقا للجدول الزمني المقترح الوارد في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية:  
طرائق تشغيل حساب التنمية (A/53/945، المرفق الأول - أ)

١٤ - الرئيس قال إن الأمانة العامة سوف ترد على الأسئلة المثارة عندما تستأنف اللجنة نظرها في بند حساب التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

-----